مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/8/8

دراسة تحليلية فنية واستراتيجية

أثر الامتثال المالي وتتبع الأصول في تعزيز الحوكمة الرقابية

د. حسام الربيعي

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

دراسة تحليلية فنية واستراتيجية
أثر الامتثال المالي وتتبع الأصول في تعزيز الحوكمة الرقابية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. حسام الربيعي/ باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدمة (Introduction)

تشهد البيئة الاقتصادية والمالية المعاصرة تحولات بنيوية متسارعة، مدفوعةً بالطفرة التكنولوجية الرقمية، مما أفرز أنماطاً مستحدثة من الجرائم المالية المنظمة وعمليات تهريب الأصول العابرة للحدود. وفي ظل مؤشرات الاقتصاد الريعي، تواجه الأجهزة الرقابية تحديات استثنائية تتطلب الانتقال من الرقابة الارتدادية التقليدية إلى الرقابة الاستباقية (Al-Rubaie, 2026).

وحيث إن «تشتت البيانات المالية وعجز نظم التدقيق الدفترية واللاحقة يسهمان في خلق جزر بيروقراطية تعيق ملاحقة شبكات الفساد المعقدة» (العبيدي، 2021)، تأتي هذه الدراسة لتأطير وبناء نموذج أمانة السر العليا للامتثال المالي وتتبع الأصول (FCAIA) بوصفه كياناً تنسيقياً واستشارياً يربط بين الامتثال المالي بوصفه متغيراً مستقلاً، وكفاءة تتبع الأصول بوصفها متغيراً تابعاً.

أولاً: المنهجية العلمية وإطار المتغيرات المدمجة (Research Framework)

تقوم الدراسة على هيكلة العلاقة الارتباطية والسببية بين متغيرات المنظومة الرقابية الحديثة على النحو الآتي:

1. المتغير المستقل: الامتثال المالي الشامل (Financial Compliance)

ويقصد به مدى التزام المؤسسات المالية والقطاع المصرفي

بالمعايير، والقواعد، واللوائح المحلية والدولية (وفي مقدمتها معايير). ويشير الخفاجي (2023) إلى أن «تطبيق معايير الامتثال المصرفي الدولي لا يقتصر على الجانب الإجرائي، بل يعد ركيزة أساسية لتحصين النظام المصرفي من المخاطر الخارجية وخفض كلف التدقيق الدولية التي تثقل كاهل قطاع التجارة والاستثمار». ويقاس إجرائياً عبر:

- كفاءة رصد وتفكيك الهويات الصورية عبر نظام **المستفيد الحقيقي النهائي (Ultimate Beneficial Owner - UBO)**.
- مستوى حوكمة البيانات المصرفية والمالية المشتركة.

2. المتغير التابع: كفاءة تتبع واسترداد الأصول (Asset Tracing)

ويقصد به القدرة التقنية والعملياتية على ملاحقة الموجودات المهربة والمخفية. ووفقاً لما أثبته Brown (2022)، فإن «مؤشر كفاءة تتبع الأصول يتناسب طردياً مع سرعة الوصول إلى المعاملات المالية المشفرة وسلاسل الكتل واستخراج الأدلة الجنائية الرقمية القابلة للتقديم أمام المحاكم». ويقاس إجرائياً عبر:

- زمن الاستجابة والوصول للمحافظ الافتراضية عبر المحاسبة القضائية الرقمية (Forensic Auditing).
- القيمة المستردة الفعلية مقومة بـ معادلة الرد التعويضي الشامل.

3. المتغير الوسيط: الكيان التنسيقي المشترك (FCAIA)

يعمل هذا الكيان بوصفه متغيراً وسيطاً ومسرِّعاً (Mediating Variable)، حيث يسهم في تحويل العلاقة البينية بين الأجهزة الرقابية من مربع «التقاطع والتدخل البيروقراطي» إلى مربع «التكامل والتنسيق الاستراتيجي المدمج" (Al-Rubaie, 2026).

ثانياً: المرجعية القانونية، والغطاء الدستوري

1. التعريف والطبيعة القانونية

تُعرف أمانة السر العليا (FCAIA) بأنها هيئة استشارية وتنسيقية عليا ترتبط برئيس مجلس الوزراء مباشرة، وتتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري. وهي «جهاز استشاري بحت» تنتفي عنه الصفة التنفيذية؛ إذ لا يملك سلطة تحقيق، أو توقيف، أو فرض عقوبات، بل يعمل كـ «مطبخ فني» يحلل البيانات الضخمة ويقدم التوصيات الفنية دون التدخل في الصلاحيات الحصرية للجهات الرقابية والقضائية النافذة.

2. التكييف والغطاء الدستوري في العراق

تستمد الأمانة شرعيتها القانونية من حزمة مرتكزات دستورية وتشريعية:

- الصلاحيات التنفيذية: أحكام المادة (78) من الدستور العراقي، والتي تخوّل رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات التنفيذية

والإدارية لتوجيه السياسات العامة للدولة والإشراف على أجهزتها (دستور جمهورية العراق، 2005).

- حماية المال العام: تفعيل المادة (27 / أولاً) من الدستور المتعلقة بوجوب حماية المال العام وصيانته.
- التكامل التشريعي: التناغم مع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015، وقانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 المعدل، وقانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم 31 لسنة 2011.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي والمصطلحات المحورية (Conceptual Framework)

- المستفيد الحقيقي النهائي (UBO): تؤكد المحمداوي (2024) أن «تفعيل منظومة المستفيد الحقيقي النهائي يعد الأداة القانونية والمحاسبية الحاسمة لتفكيك الشركات الصورية والأسماء المستعارة، من خلال إلزام دائرة تسجيل الشركات بمطابقة الهويات الفعلية للملاك قبل منح الرخص التجارية أو تمرير المعاملات المالية".
- المحاسبة القضائية الرقمية (Forensic Auditing): يرى القحطاني (2023) أن «دمج المعارف المحاسبية بالتقنيات الرقمية المتقدمة يسمح بتعقب مسارات الأموال المهربة عبر المحافظ الرقمية وسلاسل الكتل (Blockchain)، وتحويل

البيانات المعقدة إلى أدلة جنائية رقمية دامغة تعجز النظم الدفترية التقليدية عن رصدها".

رابعاً: النموذج الرياضي لـ «معادلة الرد التعويضي الشامل" (GCR)

تجاوزاً لآلية الاسترداد التقليدية القائمة على القيمة الاسمية التاريخية للمال المنهوب، والتي تُعد خسارةً للاقتصاد، تم تبني أطروحة النجار (2024)، التي تؤكد أن «استرداد الأموال العامة بقيمتها التاريخية يحوّلها، بفعل التضخم، إلى ما يشبه القرض المجاني للجناة، مما يستوجب صياغة نموذج محاسبي تعويضي يأخذ بالقيمة الزمنية للنقود والفرص الاستثمارية الضائعة؛ لضمان الردع العادل».

الصيغة الرياضية للنموذج (Al-Rubaie, 2026; النجار، 2024):

- : إجمالي القيمة التعويضية الشاملة الواجب استردادها.
- : القيمة الاسمية التاريخية للمال المنهوب وقت حدوث المخالفة.
- : متوسط معدل التضخم السنوي المركب بناءً على البيانات الرسمية.
- : المدة الزمنية بالسنوات من تاريخ خروج المال وحتى صدور التوصية بالرد.
- : معدل تكلفة الفرصة البديلة الضائعة (يقاس بمتوسط العائد

الاستثماري للمشاريع التنمية الحكومية).

- : التكاليف والرسوم الفنية التي تكبدتها الدولة في عمليات المحاسبة القضائية الرقمية وتتبع الأصول.

خامساً: دراسة مقارنة مرجعية (تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة)

أشار الشامسي (2022) في دراسته حول المنظومة القانونية والتنظيمية لمواجهة غسل الأموال في دولة الإمارات إلى أن «نجاح المكتب التنفيذي في تسريع خروج الدولة من دوائر المراقبة المكثفة () يعود إلى قدرته على إلغاء الفجوة التنسيقية عابرة الوزارات، دون أن يشكل ذلك تقاطعاً مع الصلاحيات الحصرية للقضاء أو الجهات الرقابية الحالية، بل عمل كمطبخ سياسات موحد».

وحيث إن نظام Müller (2023) يثبت أن «الربط الفوري لبيانات المستفيد الحقيقي بالرخص التجارية والمنصات الرقمية المتطورة (مثل نظام fawri tick) يرفع مؤشر الامتثال الدولي للدولة»، فإن النموذج المقترح () يسعى لنقل هذه التجربة إلى البيئة العراقية لسد الفراغ التنسيقي بين البنك المركزي وهيئة النزاهة ودائرة تسجيل الشركات بوزارة التجارة.

سادساً: ميكانيزمات العمل والتكامل الوظيفي (العضوية المشتركة)

تتحرك الأمانة وتنفذ مهامها من خلال دمج المتغيرات عبر آلية «المجلس الاستشاري المشترك":

- الهيكل العضوي: يضم ممثلين رسميين (بدرجة مدير عام أو خبير فني) ممثلين عن: مجلس القضاء الأعلى، البنك المركزي العراقي (مكتب مكافحة غسل الأموال)، هيئة النزاهة الاتحادية، وديوان الرقابة المالية الاتحادي.
- حوكمة وأمن البيانات: تخضع المعاملات لـ بروتوكول الترميز (Tokenization)؛ حيث تؤكد الأبحاث الحديثة أن «استبدال أسماء الجهات والأشخاص قيد التحري برموز مشفرة أثناء المعالجة الفنية يضمن الحيادية المطلقة ويمنع تسريب الوثائق الحساسة قبل اكتمال الأدلة الجنائية» (Brown, 2022). كما تُعالج البيانات عبر خوادم معزولة شبكياً (Air-Gapped Node) لحمايتها سيبرانياً.

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات (Conclusions)

1. قصور النظم الرقابية التقليدية: خلصت الدراسة إلى أن النظام الرقابي الحالي في العراق يعاني من «جزر بيروقراطية» مشتتة؛ إذ أثبتت التجربة أن الرقابة الدفترية واللاحقة لم تعد قادرة على ملاحقة الأنماط المعقدة للفساد المالي الرقمي، مما يفرض ضرورة الانتقال إلى «الرقابة الاستباقية».
2. الاستقلال الوظيفي وتكامل الأدوار: أثبتت الدراسة أن نجاح الكيان المقترح (FCAIA) لا يكمن في كونه بديلاً عن الأجهزة القضائية أو الرقابية القائمة، بل في قدرته على العمل

بوصفه «منصة تنسيقية" (Technical Hub) تربط بين هذه الأجهزة؛ لتوحيد الرؤية التقنية دون المساس بالاستقلالية القانونية لكل جهة.

3. التحدي الدولي (المعايير والامتثال): كشفت المقارنة المرجعية أن معضلة العراق في قوائم المراقبة الدولية (مثل القائمة الرمادية لـ FATF) لا تتعلق بنقص التشريعات بقدر ما تتعلق بـ «تشتت الخطاب الوطني» وغياب التقرير الموحد؛ لذا فإن إنشاء كيان مركزي موحد سيعزز الموقف التفاوضي للدولة العراقية دولياً.
4. فاعلية النموذج الرياضي للرد التعويضي :(GCR) إن استمرار منهجية استرداد الأموال بالقيمة الاسمية التاريخية يعد هدراً للمال العام؛ فالمعادلة الرياضية المبتكرة (GCR) أثبتت أن إدخال متغيرات التضخم وتكلفة الفرصة البديلة هو المسار الوحيد لتحقيق الردع الاقتصادي الفعلي للمخالفين.
5. الضرورة التقنية للبيانات: أظهرت الدراسة أن السيطرة على «الواجهات الصورية» لا تتم إلا من خلال التطبيق الصارم لنظام المستفيد الحقيقي النهائي (UBO)، وربطه تقنياً وبشكل لحظي بين وزارة التجارة والقطاع المصرفي، وهو ما يفتقده الاقتصاد العراقي حالياً.

ثانياً: التوصيات (Recommendations)

1. قصور النظم الرقابية التقليدية: خلصت الدراسة إلى أن

النظام الرقابي الحالي في العراق يعاني من «جزر بيروقراطية» مشتتة؛ إذ أثبتت التجربة أن الرقابة الدفترية واللاحقة لم تعد قادرة على ملاحقة الأنماط المعقدة للفساد المالي الرقمي، مما يفرض ضرورة الانتقال إلى «الرقابة الاستباقية".

2. الاستقلال الوظيفي وتكامل الأدوار: أثبتت الدراسة أن نجاح الكيان المقترح (FCAIA) لا يكمن في كونه بديلاً عن الأجهزة القضائية أو الرقابية القائمة، بل في قدرته على العمل بوصفه «منصة تنسيقية" (Technical Hub) تربط بين هذه الأجهزة؛ لتوحيد الرؤية التقنية دون المساس بالاستقلالية القانونية لكل جهة.
3. التحدي الدولي (المعايير والامتثال): كشفت المقارنة المرجعية أن معضلة العراق في قوائم المراقبة الدولية (مثل القائمة الرمادية لـ FATF) لا تتعلق بنقص التشريعات بقدر ما تتعلق بـ «تشتت الخطاب الوطني» وغياب التقرير الموحد؛ لذا فإن إنشاء كيان مركزي موحد سيعزز الموقف التفاوضي للدولة العراقية دولياً.
4. فاعلية النموذج الرياضي للرد التعويضي :(GCR) إن استمرار منهجية استرداد الأموال بالقيمة الاسمية التاريخية يعد هدراً للمال العام، فالمعادلة الرياضية المبتكرة (GCR) أثبتت أن إدخال متغيرات التضخم وتكلفة الفرصة البديلة هو المسار الوحيد لتحقيق الردع الاقتصادي الفعلي للمخالفين.
5. الضرورة التقنية للبيانات: أظهرت الدراسة أن السيطرة

على «الواجهات الصورية» لا تتم إلا من خلال التطبيق الصارم لنظام المستفيد الحقيقي النهائي (UBO)، وربطه تقنياً وبشكل لحظي بين وزارة التجارة والقطاع المصرفي، وهو ما يفتقده الاقتصاد العراقي حالياً.

ثامناً: المراجع والمصادر (References)

- دستور جمهورية العراق، 2005. بغداد: الوقائع العراقية.
- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015. بغداد: الوقائع العراقية.
- الخفاجي، حيدر علي، 2023. أثر تطبيق معايير الامتثال المصرفي الدولي في تعزيز مكانة القطاع المالي: دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة الكوفة.
- الشامسي، سعيد مطر، 2022. المنظومة القانونية والتنظيمية لمواجهة غسل الأموال واسترداد الموجودات في دولة الإمارات العربية المتحدة. أطروحة دكتوراه في القانون العام. كلية الحقوق: جامعة عين شمس.
- العبيدي، أحمد جاسم، 2021. تكامل آليات المحاسبة القضائية والتدقيق الرقمي في الحد من الفساد المالي في البيئة العراقية. أطروحة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة. كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة بغداد.

- القحطاني، بندر بن عبد الله، 2023. أثر المحاسبة القضائية الرقمية في تتبع الأصول المهربة عبر شبكات العملات المشفرة وسلاسل الكتل. أطروحة دكتوراه في المحاسبة والتمويل. كلية العلوم الإدارية: جامعة الملك سعود.
- المحمداوي، زينة كاظم، 2024. المستفيد الحقيقي النهائي (UBO) كآلية قانونية ومحاسبية لكشف الشركات الصورية في القانون العراقي. رسالة ماجستير. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية: جامعة بغداد.
- النجار، مروة محمود، 2024. تطوير نموذج محاسبي لاسترداد الأموال العامة المنهوبة باحتساب القيمة الزمنية للنقود ومعدلات التضخم. أطروحة دكتوراه في المحاسبة. كلية التجارة: جامعة الإسكندرية.
- Al-Rubaie, H.A., 2026 .Financial Control on Government Entities and Asset Tracing in Rentier Economies .Ph.D. University of Baghdad (Working Paper).
- Brown, T.A., 2022 .Forensic Accounting in the Digital Age: Evaluating the Efficacy of Blockchain Asset Tracing in Financial Investigations .Ph.D. dissertation. University of Illinois at Urbana-Champaign.

- Müller, J., 2023 .Ultimate Beneficial Ownership Transparency and its Impact on Combating Shell Companies: A Comparative Study under FATF Recommendations .Ph.D. thesis. Frankfurt School of Finance & Management.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org